الإصلاح التشريعي والأمني كمدخل للتنويع الاقتصادي في ليبيا

دراسة تحليلية للتحديات وآليات المعالجة (2011م–2024م)

د. عزالدين مختار فكرون *

ملخص:

هدفت الدراسة إلى تحليل دور الاستقرار السياسي والأمني والإصلاح التشريعي كمدخل لبناء بيئة مواتية للتنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة في ليبيا، من أجل تحقيق هذا الهدف تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي، كما خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات والتي كان من أهمها؛ توحيد المؤسسات وتعزيز الحوكمة الرشيدة، وتحديث قانون الاستثمار، وتبني استراتيجيات متكاملة لتحرير قطاعي الطاقة المتجددة والسياحة المستدامة.

الكلمات الدالة: الاستقرار السياسي، التنويع الاقتصادي، الإصلاح التشريعي، الحوكمة ، الاقتصاد الريعي، التنمية المستدامة.

Abstract:

This study aimed to analyze the role of political and security stability and legislative reform as an entry point for building an environment conducive to economic diversification and sustainable development in Libya. To achieve this objective, an analytical descriptive approach was used. The study concluded with a set of recommendations, the most important of which were: unifying institutions, enhancing sound governance, updating the investment law, and adopting integrated strategies to liberalize the renewable energy and sustainable tourism sectors.

Keywords: Political Stability, Economic Diversification, Legislative Reform, Governance, Rentier Economy, Sustainable Development.

* د. عز الدين مختار محمد فكرون، رئيس قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد الخمس ، جامعة المرقب .

مقدمة :

تواجه ليبيا تحديا مركبا يجمع بين الثروة الطبيعية الهائلة والقدرة المحدودة على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، فالاقتصاد الليبي يعتمد بشكل شبه كامل على قطاع النفط، ما يجعل الدولة نموذجاً للدول الريعية الهشة، حيث يؤدي الاعتماد الأحادي على الموارد الى تركز السلطة والثروة، ويضعف الحوافز للتنوع الاقتصادي، منذ عام 2011م شهدت ليبيا انقسامات سياسية ومؤسسية عميقة، انعكست في ضعف القدرة على اتخاذ قرارات موحدة بشأن السياسات الاقتصادية والإدارة الفعالة للإيرادات النفطية، مما يزيد من هشاشة الدولة ويحد من فرص التنمية، علاوة على ذلك يواجه الإصلاح التشريعي تحديات كبيرة، إذ يظل الإطار القانوني الحالي غير كاف لجذب الاستثمارات وتشجيع القطاع الخاص على لعب دور فاعل في النمو الاقتصادي، في هذا السياق يتضح أن الاستقرار السياسي والأمني وجودة المؤسسات يشكلان شرطا مسبقا لإطلاق الإصلاحات التشريعية وتحقيق التنويع الاقتصادي، لذلك، ينطلق هذا البحث من أن تعزيز الاستقرار المؤسسي وربط الإصلاح التشريعي بالحوكمة الرشيدة يمثل المدخل الرئيس لبناء اقتصاد متنوع ومستدام، كما يسعى البحث إلى تحليل العوائق البنيوية والتشريعية التي تعيق التنمية، وتقديم توصيات استراتيجية تستهدف تحويل الريع النفطي إلى رأس مال تنموي مستدام، تشمل هذه التوصيات دعم القطاعات الواعدة مثل الطاقة المتجددة والسياحة المستدامة، وتعزيز دور القطاع الخاص في قيادة النمو، وربط الإصلاحات الاقتصادية بالمسار الأمني لضمان استدامة التنمية، من خلال هذا الإطار، يقدم البحث خارطة طريق متكاملة يمكن أن تمثل نموذجا للتعامل مع التحديات الهيكلية للدول الريعية الهشة، وتقديم حلول عملية تعزز التنمية المستدامة في ليبيا .

مشكلة البحث

تعاني ليبيا خلال الفترة (2011-2024) من إشكالية هيكلية تفاقمت بشكل حاد بعد التحول السياسي عام 2011، تتمثل في الاعتماد شبه الكلي على ريع النفط، مما يجعل اقتصادها نموذجاً للاقتصاد الريعي الهش، نتيجة الانقسامات السياسية والمؤسسية العميقة، والتي أدت إلى ضعف القدرة على إدارة الإيرادات النفطية وتبني سياسات اقتصادية فاعلة قادرة على تحقيق التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة.

حيثيات المشكلة البحثية ومبررات دراستها

استشعر الباحث مشكلة البحث من خلال التناقض الصارخ بين الإمكانيات الاقتصادية الهائلة التي تمتلكها ليبيا (ثروة نفطية، طاقة متجددة، مواقع تراثية) وبين العجز المستمر في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ومتنوعة، ينبع هذا التناقض من تداخل مجموعة من العوائق البنيوية، أهمها: هشاشة الاستقرار السياسي والأمني، وقصور الإطار التشريعي الحالي عن خلق بيئة جاذبة للاستثمار في القطاعات غير النفطية، واستمرار هيمنة النخب في السيطرة على الريع ومقاومة أي إصلاح يهدد مصالحها، وتكمن الجدوى من

البحث في هذه المشكلة في الحاجة الماسة لتقديم خارطة طريق عملية قابلة للتطبيق لتحويل الاقتصاد الليبي من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج ومتنوع.

الصياغة التقريرية:

تتمثل مشكلة البحث في تحديد مدى تأثير غياب الاستقرار السياسي والأمني وعدم كفاءة الإطار التشريعي في تعطيل جهود التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة في ليبيا. ومن خلال تشخيص واقع المشكلة البحثية وتحليل أبعادها، يُطْرَحُ السؤال الرئيس الآتي: **ما الآليات والاستراتيجيات الكفيلة بتحويل متطلبات الاستقرار السياسي والأمني والإصلاح التشريعي إلى مداخل عملية لبناء بيئة مواتية لتحقيق التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة في ليبيا ؟**

الأسئلة الفرعية:

- ما طبيعة العلاقة بين هشاشة الدولة الريعية وعدم تحقيق الاستقرار السياسي والتنويع الاقتصادي في ليبيا؟
- ما أبرز مظاهر القصور في الإطار التشريعي الليبي الحالي وكيف يعيق تنمية القطاعات غير النفطية؟
- ما الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسات التشريعية الاستراتيجية في تعزيز الحوكمة الرشيدة وإدارة الموارد الوطنية؟
- ما الاستراتيجيات والسياسات المقترحة لتحقيق التحول الهيكلي نحو اقتصاد متنوع ومستدام في ليبيا؟

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- حليل واقع ومسببات إشكالية الاعتماد على الاقتصاد الريعي وتداعياتها على الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة في ليبيا.

- تقييم مدى تأثير جودة المؤسسات والإطار التشريعي الحالي على بيئة الاستثمار والقدرة على جذب رؤوس الأموال للقطاعات غير النفطية.

- وضع مقترحات وتوصيات استراتيجية في شكل خارطة طريق متكاملة لتعزيز الاستقرار المؤسسي والإصلاح التشريعي لدعم التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة.

أهمية البحث:

1- الأهمية العلمية النظرية:

- يمثل البحث إضافة نوعية إلى الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بتحول الدول الريعية الهشة، من خلال تقديم نموذج تحليلي متكامل يربط بين الاستقرار السياسي والأمني، والإصلاح التشريعي، والتنويع الاقتصادي وذلك في سياق الحالة الليبية التي لم تحظَ بدراسة كافية بهذا المنظور الشامل .
- يسهم البحث في إثراء الجانب النظري لمفاهيم الاقتصاد الريعي، والحوكمة، والتنمية المستدامة، من خلال تطبيقها على بيئة متعددة التحديات مثل البيئة الليبية.

2 – الأهمية التطبيقية العملية:

- يقدم البحث تشخيصاً دقيقاً لواقع المشكلة وأسبابها، مما يساعد صانعي القرار والمختصين في ليبيا على فهم التحديات البنيوية التي تعيق التنمية.
- تُشكّل التوصيات والسياسات المقترحة في البحث وسيلة تغذية راجعة قيمة للجهات المعنية كالحكومة، والمؤسسة الوطنية للنفط، والمصرف المركزي، لوضع خطط وبرامج للإصلاح الاقتصادي والسياسي.
- يساعد في تحديد أثر المتغيرات المستقلة كجودة المؤسسات ووجود إطار تشريعي محفز على المتغير التابع المتمثل في تحقيق التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة.

فرضيات الدراسة

1– الفرضية الرئيسية:

H1: يمثل تحقيق الاستقرار السياسي والأمني والإصلاح التشريعي معاً مدخلاً أساسياً وشرطاً مسبقاً حاسماً لبناء بيئة مواتية لتحقيق التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة في ليبيا، حيث تتفاعل هذه المتغيرات في علاقة تكاملية تفضي إلى تحول هيكلي في الاقتصاد الليبي.

2– الفرضيات الفرعية:

- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تحسن مؤشرات جودة المؤسسات (الاستقرار السياسي، سيادة القانون، ومكافحة الفساد) وقدرة الاقتصاد الليبي على جذب الاستثمارات في القطاعات غير النفطية.
- يؤدي تبني إطار تشريعي متطور ومحفز للاستثمار (كقوانين الاستثمار والشراكة بين القطاعين العام والخاص) إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بشكل ذي دلالة إحصائية.
- يسهم توحيد إدارة المؤسسات السيادية والموارد الوطنية ضمن إطار حوكمة رشيدة في تحقيق كفاءة أعلى في تخصيص الموارد وتمويل مشاريع التنويع الاقتصادي بشكل ذي دلالة إحصائية.

- **الإطار النظري والدراسات السابقة:**

1- المفاهيم الأساسية

- **الدولة الريعية (Rentier State)**

الدولة الريعية هي الدولة التي تحصل الحكومة فيها على الجزء الأكبر من إيراداتها من مصادر ريعية خارجية غير ناتجة عن عملية إنتاج اقتصادي محلي واسع، مثل عوائد النفط والغاز أو المساعدات الخارجية أو الرسوم السيادية، مما يقلل حاجتها لفرض الضرائب على المواطنين ويسمح لها بالقيام بدور الرعاية الواسعة.

الخصائص: ضعف النظام الضريبي، ضعف المساءلة السياسية، هيمنة الدولة على الاقتصاد

التطبيق الليبي: الاعتماد على النفط بنسبة تفوق 90% من الإيرادات العامة

- **التنويع الاقتصادي Economic Diversification**

التنويع الاقتصادي هو عملية إستراتيجية تهدف إلى توسيع قاعدة الإنتاج الوطني عبر تنمية قطاعات اقتصادية متعددة وتقليل الاعتماد على مصدر واحد أو قطاع محدد في توليد الدخل، بما يعزز مرونة الاقتصاد ويزيد قدرته على مواجهة الصدمات الخارجية وتحقيق نمو مستدام طويل الأجل.

- الأبعاد: تنويع الهيكل الإنتاجي، تنويع الصادرات، تنويع مصادر الدخل
- الهدف: تقليل مخاطر التقلبات في أسعار الموارد الأولية

- **الحوكمة الرشيدة Good Governance**

الحوكمة الرشيدة هي منظومة من المبادئ والآليات المؤسسية والإدارية التي تضمن إدارة الشأن العام والموارد العامة بكفاءة وشفافية ومساءلة، بما يعزز سيادة القانون، ويضمن المشاركة الفاعلة، ويحقق العدالة والاستجابة لاحتياجات المجتمع، ويسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

- المؤشرات: فعالية الحكومة، الاستقرار السياسي، جودة التنظيم، مكافحة الفساد

الاستقرار السياسي Political stability

الاستقرار السياسي هو مستوى انتظام عمل مؤسسات الدولة وفاعلية النظام السياسي في أداء وظائفه دون تعطّل، مع غياب أو انخفاض حدة الاضطرابات السياسية والعنف والصراعات المسلحة، ووجود بيئة تسمح باستمرارية السياسات العامة، وقبول نسبي

للسلطة من قِبل المجتمع، بما ينعكس في مؤشرات قابلة للقياس مثل: انخفاض العنف السياسي، وثبات الحكومات، وفعالية الأداء المؤسسي، وتماسك النظام القانوني.

التنمية المستدامة sustainable development

التنمية المستدامة هي عملية متكاملة تهدف إلى تحسين مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للأفراد عبر استخدام فعّال ومسؤول للموارد، بطريقة تلبي احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، ويُقاس ذلك من خلال مؤشرات كمية تشمل: النمو الاقتصادي المتوازن، العدالة الاجتماعية، حماية البيئة، كفاءة استخدام الموارد، واستدامة المؤسسات.

الإصلاح التشريعي Legislative reform

الإصلاح التشريعي هو عملية منهجية تهدف إلى مراجعة المنظومة القانونية القائمة وتعديلها أو تحديثها أو استبدالها، بما يعزز فاعلية التشريعات ويجعلها أكثر اتساقًا مع متطلبات التنمية والحوكمة الرشيدة والاستقرار المؤسسي، ويُقاس ذلك من خلال مؤشرات قابلة للقياس مثل: جودة التشريع، اتساق القوانين، سهولة تطبيقها، قدرتها على دعم السياسات العامة، والحدّ من التعارض القانوني والفراغ التشريعي.

الدراسات السابقة :

الدراسة الأولى: أ. محمود على خليل

بعنوان : دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنويع الاقتصادي: دراسة تحليلية للمشروعات الصناعية في ليبيا

مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية

تناول الدراسة تحليل واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، و تقييم دورها في تحقيق التنويع الاقتصادي، مع التركيز بشكل خاص على المشروعات الصناعية بوصفها أداة لتوسيع القاعدة الإنتاجية، وبحث العوامل التي تعيق أو تدعم مساهمتها في الحد من الاعتماد على النفط. وقد توصلت أهم نتائجها إلى ضعف هذه المساهمة مقارنة بدول أخرى، ووجود معوقات تشريعية وإجرائية تحدّ من فاعليتها، وغياب برامج الدعم الحقيقي لها، مما يستدعي تحسين البيئة التشريعية وتنويع مصادر التمويل. وتختلف هذه الدراسة القطاعية–الاقتصادية عن دراستي التي تتسم بأنها تحليلية–تشريعية وأكثر شمولًا، حيث تبحث في العلاقة بين الاستقرار السياسي والاقتصادي، ودور التشريعات، وإطار يجمع بين الحوكمة وجودة المؤسسات والبيئة القانونية والتنويع الاقتصادي.

الدراسة الثانية : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2025م

بعنوان : **الاقتصادي للبلدان النامية غير الساحلية: تحقيق برنامج عمل آفازا**

تناول هذا التقرير التحديات الهيكلية التي تواجه البلدان النامية مثل ارتفاع تكاليف التجارة والاعتماد على السلع الأولية، وقام بتقييم سيناريوهين مستقبليين للتجارة العالمية في ظل إعلان الولايات المتحدة لسياستها التجارية، خلص التقرير إلى أن هذه البلدان معرضة بشكل كبير للتغيرات في الأسعار والتعريفات الجمركية، وأوصى بتبني سياسات استباقية لتحقيق التنويع الاقتصادي، توصلت الدراسة إلى أن تطبيق التعريفات الجمركية الجديدة سيؤدي إلى خسائر اقتصادية أكبر لتلك البلدان مقارنة بالدول الأخرى، يختلف هذا التقرير عن دراستي بمنظوره الدولي الواسع في معالجة تحديات البلدان النامية، بينما تتركز دراستي على التشخيص العميق لتحديات التنويع الاقتصادي في السياق الليبي المحدد بالتقارب بين القطاعين العام والخاص.

الدراسة الثالثة : البنك الدولي،2017م

بعنوان: **التنويع الاقتصادي**

تناولت هذه الدراسة أهمية التنويع الاقتصادي للدول النامية، وخاصة المعتمدة على الموارد، من خلال تحليل أبعاده تنويع التجارة والإنتاج المحلي والعوامل المساعدة مثل السياسات التجارية والاستثمارية والبنية التحتية، توصلت إلى نتائج مفادها أن التنويع يتطلب إطار حوافز ملائماً، وخفض تكاليف التجارة، وسياسات دعم إعادة تخصيص الموارد، وتدخلات حكومية تستهدف إخفاقات السوق، اتبعت الدراسة منهجية تحليلية قائمة على الدراسات التجريبية وأمثلة حالة مثل تشيلي وزامبيا، و ركزت على دور سلاسل القيمة العالمية والخدمات في التنويع، ودمجت بين أبعاد التجارة والإنتاج المحلي بشكل متكامل، تكمن الإضافة العلمية لدراستي بأنها تقدم نموذجاً تحليلياً متكاملاً يربط لأول مرة بين أربعة متغيرات رئيسية (الاستقرار السياسي – الأمني – الإصلاح التشريعي – التنويع الاقتصادي) في إطار تحليلي موحد

الدراسة الرابعة: أديس لاشيتو، ومايكل إل. روس، وإريك ويركر 2021م.

بعنوان :**ما الذي يدفع التنويع الاقتصادي الناجح في البلدان الغنية بالموارد** ، مراقب أبحاث البنك الدولي مطبعة جامعة أكسفورد.

تناولت الدراسة بالتحليل أداء التنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد من خلال قياس نمو قطاعي التصنيع والخدمات، ودراسة العلاقة بين الثروة الموارد والقدرات التنافسية الوطنية، توصلت إلى نتائج عدم وجود علاقة سلبية واضحة بين الموارد ونمو القطاعات غير الموارديه في العينة المدروسة، مع وجود فجوة في القدرات التنافسية في الدول شديدة الاعتماد على الموارد، اتبعت الدراسة منهجية

كمية باستخدام بيانات القطاعات ودراسات حالة مقارنة عُمان، لاوس، إندونيسيا، ركزت على الدول الغنية بالموارد فقط، واستخدمت مقياساً جديداً للتنويع يعتمد على نمو القطاعات غير الموارد بدلاً من مؤشرات التنويع التقليدية، تقدم الدراسة نموذجاً تحليلياً متكاملاً يربط لأول مرة بين أربعة متغيرات رئيسية (الاستقرار السياسي – الأمني – الإصلاح التشريعي – التنويع الاقتصادي) في إطار تحليلي موحد وتقدم خارطة طريق زمنية ذات أولويات واضحة قابلة للتطبيق، وليس فقط تحليلاً نظرياً.

المبحث الأول: الإطار النظري للعلاقة بين الإصلاح التشريعي والأمني والتنويع الاقتصادي.

يُمهد هذا المبحث الأسس النظرية لتحول الدولة الريعية، بالتركيز على متطلبات التحول الهيكلي للاقتصاد، فيستعرض مفهوم الاستقرار السياسي والأمني المرتبط بجودة المؤسسات وسيادة القانون، ويحلل سمات الاقتصاد الريعي وتحديات التنويع، كما يبرز دور الإصلاح التشريعي والمؤسسي كمحفز أساسي لتحقيق التحول المنشود، وذلك لوضع إطار مفاهيمي متكامل لفهم آليات الانتقال من الاقتصاد المعتمد على الريع إلى اقتصاد متنوع ومستدام

أولا: مفهوم الاستقرار السياسي والأمني وجودة المؤسسات

لا يقصد بالاستقرار السياسي والأمني مجرد غياب العنف أو الصراع المسلح، بل هو مفهوم أعمق يرتكز على جودة المؤسسات والالتزام بالضوابط الدستورية والقانونية، في المجتمعات، يُعد غياب العنف على مستوى الحكومة أو الشعب بُعداً واحداً من أبعاد الاستقرار، أما الأبعاد الجوهرية فتتمثل في الالتزام بالقوانين والقواعد الدستورية وعدم انتهاكها من قبل الحاكم أو المحكوم أساسا لتحقيق استقرار الدولة، إذ يرسخ الثقة بين المؤسسات والمواطنين ويحد من الفوضى المؤسسية، ومن هذا الالتزام ينبع مفهوم شرعية النظام السياسي، التي تعتمد على التوازن بين مدخلات النظام، أي مطالب المجتمع، ومخرجاته المتمثلة في السياسات والخدمات المقدمة للمواطنين، وهو التوازن الذي يحدد قدرة الدولة على تلبية احتياجات شعبها بشكل فعّال ومستدام، وبالتوازي ترتبط هذه العناصر بمسار التنمية السياسية والديمقراطية، الذي يتطلب تطبيق آليات المشاركة السياسية وتعزيز دور المواطن في صنع القرار، بما يضمن استمرارية الإصلاحات وتعميق الممارسة الديمقراطية كعملية مستمرة متطورة، إن هذه العناصر الثلاثة مترابطة بشكل وثيق،

حيث يشكل الالتزام القانوني والدستوري الأساس الذي تُبنى عليه شرعية النظام السياسي، وتؤدي هذه الشرعية إلى إرساء بيئة تسمح بتنمية سياسية ديمقراطية مستدامة تعزز الاستقرار المؤسسي والأمني، وتمهد الطريق لأي إصلاح تشريعي أو اقتصادي ناجح(بوعافية2016م)

تُعد جودة المؤسسات وحكم القانون من أهم العوامل الجاذبة للاستثمار، وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر ، تشير الدراسات القياسية إلى أن مؤشرات الجودة المؤسسية، مثل مؤشر الحرية الاقتصادية والجودة التنظيمية والاستقرار السياسي، تظهر تأثيراً إيجابياً ومهما على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل، إن البيئة التي تتسم بالاستقرار السياسي والقواعد التنظيمية الواضحة والنزاهة الحكومية المرتفعة ، تمنح المستثمر ثقة في حماية حقوق الملكية وضمان نفاذ العقود، وهي شروط غائبة في البيئات الهشة(هاشمي، 2020م)، ويرتبط الخروج من الهشاشة ارتباطاً وثيقاً بقدرة الدولة على بناء شرعية حقيقية، لا تقتصر على السيطرة الأمنية، فالدول الهشة تفتقر عادةً إلى القدرة على توليد إيرادات ضريبية كافية. ويُعتبر تحقيق نسبة 15% من الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً على فعالية وظائف الدولة وتطور عقدها الاجتماعي، ونظراً لأن الدولة الريعية، مثل ليبيا، تعتمد على الريع النفطي بدلاً من الضرائب، فإنها تفقد هذا الرابط الجوهري مع المجتمع، مما يؤثر سلباً على شرعيتها وقدرتها على تحقيق التنمية المستدامة(الخريشا،2020م).

ثانياً: الاقتصاد الريعي وتحديات التنويع .

تُعرّف الدولة الريعية بأنها تلك التي تعتمد مداخيلها ورفاهية سكانها بشكل أساسي على الإيرادات الخارجية المتأتية من بيع مورد طبيعي واحد (كالنفط والغاز) هذا الاعتماد يسبب عدم استقرار في المداخيل بسبب التقلبات الخارجية مثل زيادة العرض أو اكتشاف بدائل(الحاج،2022م)، في السياق الليبي، يسهم النمط الاقتصادي المعتمد على الموارد النفطية في خلق عقبات هيكلية أمام التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة، فوفرة الإيرادات النفطية أدت تاريخيًا إلى تهميش القطاعات الإنتاجية الأخرى مثل الزراعة والصناعة والسياحة، كما أن ارتفاع قيمة العملة الوطنية نتيجة تدفق العملات الصعبة من عائدات النفط يجعل الواردات أرخص مقارنة بالإنتاج المحلي، مما يضعف أي جهود للتصنيع أو تطوير الزراعة التنافسية (الحرير،2020م) ، ولتحفيز التنويع الاقتصادي وجذب الاستثمارات في القطاعات غير الريعية، يجب توافر عدة شروط أساسية، أولًا، ينبغي أن تكون هذه القطاعات جاذبة للفاعلين الخاصين، مع إزالة الحواجز التي قد تعيق دخولهم إليها، ثانيا، يجب أن يكون حجم الاقتصاد المحلي كافيا لتحفيز الاستثمار في هذه القطاعات، بحيث تضمن جدواه المالية واستمراريته، ثالثًا، يتطلب الأمر وجود تسامح سياسي وشمولية من السلطة الحاكمة تجاه المستثمرين، بما يضمن حماية حقوقهم وعدم مصادرة أرباحهم أو تقويض استثماراتهم، ويشير هذا الشرط الأخير إلى أن جهود التنويع لن تحقق النجاح إلا إذا لم تهدد التوزيع القائم للحصص الاقتصادية أو السلطة السياسية(عبدالله ،2019م).

ثالثا : الإصلاح التشريعي والمؤسسي كمحفز للتحول الهيكلي.

يُعتبر الإصلاح التشريعي والمؤسسي المحرك الأساسي للتحول الهيكلي المنشود في الاقتصاد، إذ تلعب الإصلاحات الهيكلية دوراً حيوياً في تمهيد الطريق نحو اقتصاد أكثر تنافسية وشمولية، مع التركيز على جذب الاستثمارات وخلق فرص العمل المستدامة، وفي الدول الخارجة من النزاعات مثل ليبيا تتطلب عملية التحول جهودا متكاملة تُعنى بتعزيز المؤسسات، وتحسين آليات الحوكمة، وتشجيع الشفافية، بما يساهم في بناء الثقة الضرورية للاستثمار وتحقيق التنمية المستدامة، كما أن تصميم السياسات التشريعية لتعزيز النزاهة الحكومية يسهم بشكل مباشر في تسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن الناحية التحليلية يمكن اعتبار الإطار التشريعي أكثر من كونه مجرد نصوص قانونية، فهو أداة استراتيجية لترجمة الإرادة السياسية نحو التخلي عن نموذج الاقتصاد الموجه وفتح المجال أمام النمو الذي يقوده القطاع الخاص مما يعزز من فعالية الإصلاحات الهيكلية ويضمن استدامة التنمية الاقتصادية على المدى الطويل (مجموعة البنك الدولي، 2024م)، يمكن القول إن جوهر الإصلاح التشريعي والمؤسسي لا يكمن فقط في تعديل القوانين أو إعادة هيكلة المؤسسات، بل في إحداث تحول ثقافي وحوكمي يعيد تعريف العلاقة بين الدولة والسوق والمجتمع، فالإصلاح الحقيقي يتطلب إعادة بناء منظومة القيم المؤسسية على أسس الشفافية والمساءلة والمشاركة، بحيث تُصبح القوانين أدوات تمكين لا أدوات ضبط فقط، وفي الحالة الليبية يُعد هذا التوجه أكثر إلحاحا نظرا لتشابك البُعد السياسي مع الاقتصادي، إذ إن غياب الاستقرار المؤسسي يحد من فاعلية أي إصلاح اقتصادي ومن ثم فإن نجاح التحول الهيكلي يتوقف على قدرة النظام التشريعي على توفير بيئة قانونية حاضنة للنمو وتوازن بين متطلبات السيادة الاقتصادية والانفتاح على الاستثمارات، بما يضمن بناء اقتصاد متنوع ومستدام.

المبحث الثاني : تحليل التحديات التشريعية والأمنية المعيقة للتنويع الاقتصادي في ليبيا.

يُقدم هذا المبحث تحليلا شاملا للتحديات التشريعية والأمنية التي تواجه التنويع الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 2011م2024م، فينطلق من تحليل معضلة الاستقرار المؤسسي والأمني وأثرها على بيئة الاستثمار، مرورا بتشخيص قصور الإطار التشريعي الحالي، وصولا إلى استعراض الإمكانات الاقتصادية غير المستغلة، وذلك لتقديم تشخيص دقيق للعوائق البنيوية التي تحول دون تحول الاقتصاد الليبي من الريعي إلى المتنوع .

أولاً: التحديات الأمنية والمؤسسية المعيقة للتنويع الاقتصادي

يشكل الاستقرار المؤسسي والأمني الركيزة الأساسية لأي عملية تحول اقتصادي وتنموي، وفي الحالة الليبية، تمثل هشاشة المؤسسات وضعف منظومة الأمن عائقًا بنيويًا أمام تنفيذ السياسات الاقتصادية والإصلاحات التشريعية. فغياب سلطة موحدة وضعف التنسيق بين الأجهزة السيادية يؤديان إلى بيئة غير مستقرة، تُقوّض فرص الاستثمار وتُعطل جهود التنويع الاقتصادي. ومن ثمّ، فإن معالجة معضلة الاستقرار تمثل المدخل الجوهري لأي إصلاح هيكلي مستدام.

1- الانقسام السياسي وتأثيره على الحوكمة

منذ عام 2011م، تعاني ليبيا من انقسام سياسي عميق حيث تظل مقسمة بحكم الأمر الواقع بين حكومتين متنافستين، مما يعقد بشدة تنفيذ سياسات اقتصادية موحدة وفعالة، هذا الانقسام لا يقتصر على الهيئات السياسية بل يمتد إلى المؤسسات السيادية والمالية الحيوية مما يؤدي إلى ما يُسمى بأزمة إدارة الريع، وتُبرز الانقسامات المؤسسية بين الجهات السيادية في ليبيا مثل مصرف ليبيا المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط، أحد أبرز مظاهر التعقيد في إدارة الموارد والإيرادات العامة، ولا سيّما الإيرادات النفطية التي تمثّل المصدر الرئيسي لتمويل الاقتصاد، فقد أدّى التنازع الإداري بين هذه المؤسسات إلى تشظّي عملية تحصيل الإيرادات وتوزيعها، بحيث تُدار الموارد المالية خارج إطار موحد للسياسات الاقتصادية، مما ينعكس سلبا على كفاءة الإنفاق العام ويُعيق توجيه العوائد النفطية نحو مشاريع التنمية والاستدامة الاقتصادية، وقد برزت هذه الإشكالية بشكل واضح خلال عام 2024م حين تصاعد الخلاف حول آليات الإنفاق العام إلى أزمة مؤسسية تتعلق بقيادة مصرف ليبيا المركزي، الأمر الذي عمّق من صعوبة توحيد السياسة النقدية والرقابية وإدارة النقد الأجنبي في ظل الانقسام السياسي والإداري القائم (صندوق النقد الدولي، 2025م)، إن هذا الانقسام المؤسسي العميق ليس مجرد خلاف إداري، بل يمثل جوهر صراع النخب على توزيع الريع النفطي، هذا النمط من الصراع يعطي الأولوية لاقتصاد الاستيلاء على الريع على حساب أي محاولة حقيقية للتنويع، فالتنافس المستمر على السيطرة على الإيرادات يعطل بالضرورة الإصلاح التشريعي، مثل تأجيل مشروع قانون النفط والغاز الجديد، مما يضمن استمرار البيئة غير الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر بالتالي، أي خطط للتنويع الاقتصادي دون معالجة جذرية لآلية توزيع الريع المتنازع عليها ستفشل، لأن التنويع يمثل تهديداً مباشراً لمصالح النخب المستفيدة من الوضع الريعي الراهن(صندوق النقد الدولي، 2025م).

2- تفاقم الفساد وغياب سيادة القانون

تفاقم الفساد هو نتيجة مباشرة لغياب الاستقرار المؤسسي، تحتل ليبيا مراتب متدنية جدا في مؤشرات الحوكمة الدولية حيث احتلت المرتبة 170 من أصل 180 دولة في مؤشر مدركات الفساد لعام 2022م، وتظل نقاط ضعف الفساد مرتفعة للغاية عبر وظائف الدولة الرئيسية، خاصة ما يتعلق بالحوكمة المالية، وحكم القانون، والرقابة على القطاع المالي وجهود مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب(مكتب الشؤون الاقتصادية والطاقة والأعمال،2023م)، لقد أدى الانقسام السياسي إلى تحويل ليبيا إلى ملاذ لأغراض تبييض الأموال،حيث إن التدفقات المالية غير المشروعة تتفاقم بسبب الانقسامات القبلية والسياسية وعدم التحكم في إيرادات النفط، مما يشوه المنافسة ويقوض الشفافية الاقتصادية، إن معالجة هذه الثغرات وتدعيم أطر مكافحة الفساد و غسل الأموال وتمويل الإرهاب امر حاسم لتعزيز ثقة المستثمر والنمو المستدام.

3- العوائق الأمنية والبنيوية:

تُعدّ العوائق الأمنية والبنيوية من أبرز التحديات التي تواجه مسار الاستقرار والتنمية في ليبيا، حيث يتجلى المشهد الأمني في تعدد الفاعلين المسلحين غير النظاميين وضعف قدرة الدولة على فرض احتكارها المشروع لاستخدام القوة، مما أدى إلى تآكل فعالية

المؤسسات الوطنية وأعاق جهود إعادة بناء المنظومة الأمنية الموحدة، إن استمرار هذا الوضع يُعقّد عملية المصالحة الوطنية ويحول دون بسط سلطة الدولة على كامل التراب الوطني، بما ينعكس سلبا على البيئة الاقتصادية والاستثمارية، تؤدي هذه التحديات الأمنية إلى اضطراب الدورة الاقتصادية وارتفاع مستويات المخاطر، حيث ترتبط مباشرة بضعف الاستقرار النقدي والمالي، وتفاقم الضغوط التضخمية الناتجة عن غياب السياسات الاقتصادية المنسقة وتعدد مراكز القرار المالي، كما تسهم العوامل الاجتماعية والهيكلية كالبنية القبلية وإشكالية توزيع النفوذ والموارد بين المناطق في ترسيخ حالة الانقسام وتعطيل مشاريع التحول الديمقراطي والتنمية المستدامة (المدني، 2020م)، إن معالجة هذه المعضلات تتطلب مقاربة شاملة للأمن الوطني ترتكز على إصلاح مؤسسي عميق، وإعادة هيكلة القطاع الأمني وفق مبادئ الشفافية والمساءلة والاحترافية، بما يمكّن الدولة من استعادة وظائفها السيادية، وتهيئة بيئة مستقرة تكون حافزا لجهود التنويع الاقتصادي وبناء الاقتصاد المنتج .

ثانيا : القصور التشريعي والتنظيمي كعائق أمام التنويع الاقتصادي في ليبيا

تُعد البيئة التشريعية أحد المرتكزات الأساسية لنجاح سياسات التنويع الاقتصادي، إذ تمثل الإطار المنظم للأنشطة الاستثمارية والاقتصادية داخل الدولة، ومع ذلك ما تزال المنظومة القانونية في ليبيا تواجه تحديات جوهرية تحد من قدرتها على مواكبة متطلبات المرحلة الراهنة، فعلى الرغم من الإقرار بأهمية الإصلاحات الهيكلية وضرورة تهيئة المناخ التشريعي، فإن الإطار القانوني القائم لا يزال عاجزا عن تلبية متطلبات بيئة استثمارية تنافسية قادرة على دعم مسار التنمية المستدامة.

1 – نقد قانون تشجيع الاستثمار رقم 9 لسنة 2010م

يُعدّ القانون رقم 9 لسنة 2010م بشأن تشجيع الاستثمار، ولائحته التنفيذية رقم 499 لسنة 2010م، الإطار التشريعي الرئيس المنظم للبيئة الاستثمارية في ليبيا، غير أن التحولات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها البلاد خلال السنوات اللاحقة أظهرت محدودية قدرته على مواكبة المتغيرات المعاصرة في مناخ الاستثمار، فعلى الصعيد القانوني، يُلاحظ أن القانون يعاني من قصور واضح في آليات الحماية القانونية للمستثمر الأجنبي، إذ لا يوفّر ضمانات كافية ومستقلة تتعلق بالتحكيم الدولي وتنفيذ الأحكام القضائية الأجنبية، ما يجعل البيئة القانونية الليبية تبدو غير مستقرة في نظر المستثمرين الدوليين، هذا القصور يُسهم في إضعاف الثقة بالمنظومة القانونية، ويجعل من ليبيا بيئة محفوفة بالمخاطر القانونية والإجرائية، أما من الناحية الإجرائية فرغم أن القانون أُنشئ لتحقيق مبدأ التبسيط الإداري وجذب رؤوس الأموال، إلا أن الواقع العملي يكشف استمرار التعقيد والبطء في الإجراءات، حيث تتراوح مدة استصدار بعض التراخيص إلى 65 يوما وهو ما يعكس استمرار البيروقراطية الإدارية وضعف التنسيق بين الجهات ذات العلاقة، وبذلك فإن القانون بحاجة إلى مراجعة تشريعية شاملة تعيد هيكلته بما يتوافق مع مبادئ الشفافية والحوكمة الرشيدة، وتُرسّخ بيئة قانونية أكثر جاذبية واستقراراً للمستثمر المحلي والأجنبي على حدّ سواء (بوابة ليبيا للإجراءات الإدارية، 2025م)، ويُمكن القول إن الإشكالية الجوهرية في القانون رقم 9 لسنة 2010م لا تكمن فقط في نصوصه، بل في غياب المنظور المؤسسي المتكامل الذي

يربط بين الجوانب القانونية والتنظيمية والاقتصادية، فالقانون تعامل مع الاستثمار بمنطق الترخيص والإعفاء أكثر من كونه سياسة اقتصادية شاملة، كما أن غياب أدوات التقييم الدوري والتغذية الراجعة التشريعية جعل النصوص جامدة أمام التحولات، ما يستدعي إعادة صياغة الإطار القانوني ليصبح جزءا من منظومة تنموية تستند إلى مبادئ الكفاءة، والمساءلة، وتكامل الأدوار بين القطاعين العام والخاص .

2- هيمنة الدولة وتأثيرها التشريعي

تشكل هيمنة الدولة على القطاعات الرئيسية، مثل البنية التحتية والقطاع المصرفي، عائقاً تشريعياً ومؤسسياً، هذه الهيمنة تؤدي إلى إزاحة القطاع الخاص وتمنع الابتكار وتحد من المنافسة، مما يبقي الاقتصاد معتمداً بشكل مكثف على الهيدروكربونات إضافة إلى ذلك، يفتقر الإطار التشريعي الليبي إلى قوانين فاعلة لتنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص حيث لا يزال مشروع قانون الشراكة معروضاً ومحتبساً في أدراج السلطات منذ عام 2020م إن تفعيل مثل هذا القانون ضروري لتمويل مشاريع البنية التحتية الضخمة اللازمة للتنويع باستخدام رأس المال الخاص (الصالون الاقتصادي الليبي، 2020م).

3- هشاشة القطاع المالي

يعاني القطاع المصرفي الليبي من ضعف في تعزيز إسهامه في النشاط الاقتصادي، ومع استمرار الانقسام المالي ووجود حكومتين متنافستين، تتزايد الحاجة إلى إصلاحات مالية عميقة، بما في ذلك تعزيز آليات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وتحسين الوصول إلى التمويل، لتمكين القطاع الخاص من قيادة النمو(تقرير صندوق النقد الدولي حول ليبيا، 2025م) ويُلاحظ أن جوهر الإشكالية لا تقتصر على ضعف الكفاءة التشغيلية للمصارف، بل تمتد إلى غياب البنية المؤسسية الداعمة لدور الوساطة المالية الحقيقية، مما يجعل القطاع المصرفي في ليبيا أقرب إلى جهاز إداري منه إلى محرك للنمو الإنتاجي، وهو ما يتطلب إصلاحا هيكليا يربط بين السياسات النقدية والتنموية لتفعيل دوره في تمويل الأنشطة الاقتصادية وتحفيز التنويع.

ثالثاً: الإمكانيات الاقتصادية غير المستغلة للتحول الهيكلي

1- الطاقة المتجددة حيث تتمتع ليبيا بأحد أعلى معدلات الإشعاع الشمسي في العالم، بمتوسط يومي يبلغ حوالي 6.5 كيلوواط ساعة لكل متر مربع، وتتجاوز ساعات السطوع الشمسي فيها 3000 ساعة سنوياً، هذه الإمكانيات تؤهلها لتوليد الكهرباء على نطاق واسع، وتحلية المياه، وتوفير الطاقة للزراعة المستدامة، إن استغلال هذه الإمكانيات غير المحدود حالياً يمثل فرصة استثمارية كبيرة لتحقيق التنويع(منصة الطاقة، 2025م)

2- السياحة المستدامة والتراث حيث تمتلك ليبيا كنوزاً حضارية عالمية (مثل لبدة الكبرى، صبراتة، وقورينا)، بالإضافة إلى سواحل تمتد لأكثر من 1770 كم، مما يدعم أنواعاً سياحية متعددة، لكن هذا القطاع لا يزال خاماً وغير مستغل بالصورة المثلى، يتطلب

تنمية هذا القطاع التركيز على مبادئ التنمية المستدامة، وضمان مراعاة مصلحة المجتمع المحلي والحفاظ على البيئة الثقافية والطبيعية(مركز الدراسات الليبية، 2025م)

3- القطاع الخاص يجب أن تركز استراتيجية النمو الليبية على تعزيز القطاعات غير النفطية ذات القيمة المضافة العالية وفرص العمل، وهو ما يتطلب نمواً يقوده القطاع الخاص، يمكن القول أن الإمكانيات الاقتصادية غير المستغلة تشكل حجر الزاوية للتحول الهيكلي في ليبيا، حيث يمكن للطاقة المتجددة أن تكون محركاً رئيسياً للتنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط، كما أن السياحة المستدامة والتراث الثقافي توفر فرصاً لتحقيق دخل مستدام مع الحفاظ على الهوية الوطنية، علاوة على ذلك فإن تعزيز دور القطاع الخاص في القطاعات غير النفطية يمثل استراتيجية حاسمة لخلق فرص عمل وتحقيق نمو مستدام، يتطلب الاستفادة من هذه الإمكانيات وضع سياسات محفزة للاستثمار، وتطوير البنية التحتية، وضمان الشفافية والحوكمة الفعالة.

المبحث الثالث: الضوابط المؤسسية والتشريعية لمعالجة إشكالية التنويع الاقتصادي

إن النجاح في التنويع الاقتصادي في ليبيا يرتكز على تنفيذ إصلاحات استراتيجية متكاملة تبدأ من القاعدة السياسية والأمنية وتصعد إلى القمة التشريعية والاقتصادية، وتلعب السياسات التشريعية دوراً محورياً في وضع أطر قانونية واضحة تدعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وتحفز الاستثمار المحلي والأجنبي، كما تسهم هذه السياسات في تعزيز الحوكمة الرشيدة والشفافية، وتقليل مخاطر الفساد والتشوهات الاقتصادية، ومن منظور التنمية المستدامة، يشمل الدور التشريعي وضع قوانين تراعي الأبعاد البيئية والاجتماعية، بما يضمن تحقيق نمو اقتصادي متوازن ومستدام على المدى الطويل.

أولا: استراتيجيات تعزيز الاستقرار المؤسسي والحوكمة

تعتبر استعادة السيطرة الموحدة والشفافة على الموارد الوطنية خطوة أساسية نحو تحقيق التنويع الاقتصادي، إذ يمثل الاستقرار المؤسسي والحوكمة الرشيدة الأساس الذي يمكن من خلاله بناء بيئة استثمارية مستدامة وتعزيز ثقة الفاعلين الاقتصاديين.

1 – أولوية الحوكمة وتوحيد المؤسسات

تركز الإصلاحات المؤسسية على تعزيز الرقابة الحكومية ومكافحة الفساد بصرامة لتقليل مخاطر التشوهات الاقتصادية، مع معالجة نقاط الضعف في الحوكمة التي تؤثر على حكم القانون والقطاع المالي، ويعد توحيد المؤسسات الاقتصادية والمالية، بما في ذلك المصرف المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط، تحت مظلة حكومة موحدة وشرعية، خطوة حاسمة لضمان إدارة الموارد الوطنية بشفافية وكفاءة(صندوق النقد الدولي، 2024م)، ومن هذا المنطلق يمكن القول إن تركيز الجهود على الحوكمة وتوحيد المؤسسات يعزز من القدرة على تنفيذ السياسات الاقتصادية بفعالية ويحد من الفساد، كما يضمن استدامة الموارد وتوفير بيئة مستقرة للمستثمرين، مما يشكل قاعدة أساسية للتحول الاقتصادي والتنويع بعيداً عن الاعتماد النفطي.

2– دور الصندوق السيادي الليبي في تعزيز الاستدامة الاقتصادية

تمتلك ليبيا ثروة سيادية ضخمة تحتاج إلى إدارة رشيدة، يجب أن تلعب المؤسسة الليبية للاستثمار دوراً محورياً كآلية لتعقيم الإيرادات النفطية وحماية الاقتصاد من تقلبات الأسعار، على غرار النموذج النرويجي، هذا الدور يتطلب ترسيخ الحوكمة والشفافية كمحور أساسي في استراتيجية المؤسسة، إن تحسين حوكمة المؤسسات السيادية لا يعتبر هدفاً لمكافحة الفساد فحسب، بل هو ضرورة حاسمة لإعادة توجيه التدفقات المالية الضخمة الريع من الاستهلاك الحالي إلى الاستثمار الإنتاجي، مما يوفر الدعم المالي الأساسي لمشاريع التنويع مثل البنية التحتية للطاقة الشمسية، إن الحوكمة الشفافة لهذه المؤسسات تعيد بناء ثقة الأسواق الدولية، مما يمكن من استخدام عائدات الاستثمارات السيادية لتمويل البنية التحتية اللازمة للقطاعات غير النفطية، وبذلك، يتم تحويل الريع إلى رأسمال تنموي مستدام، لهذا يجب أن تعمل المؤسسة الليبية للاستثمار على دمج المعايير البيئية والاجتماعية والمؤسسية في عمليات التقييم واتخاذ القرارات الاستثمارية، لضمان استدامة الموارد للأجيال القادمة وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة(المؤسسة الليبية للاستثمار، 2024م).

ثانياً: خارطة طريق للإصلاح التشريعي الموجه نحو التنويع

يمثل الإصلاح التشريعي الجسر الذي ينقل ليبيا من اقتصاد الحرب والريع إلى اقتصاد متنوع يعتمد على القطاع الخاص كمحرك رئيسي للنمو، ويشمل ذلك تحديث الأطر القانونية والتنظيمية لدعم الاستثمار، وتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد الوطنية، كما يسهم الإصلاح التشريعي في خلق بيئة أعمال مستقرة، تقلل من المخاطر الاقتصادية وتحفز الابتكار وريادة الأعمال، ومن منظور استراتيجي، يعد وضع خارطة طريق واضحة للإصلاح التشريعي خطوة أساسية لضمان استدامة التنويع الاقتصادي وتحقيق تنمية شاملة ومتوازنة.

1 – التحديث الجذري لقانون الاستثمار

يمثل قانون الاستثمار الحالي رقم 9 لسنة 2010م حجر عثرة أمام جذب الاستثمارات وتعزيز التنويع الاقتصادي، ما يستدعي إصدار قانون جديد يتميز بجاذبية أكبر وقدرة تنافسية محسنة، ويجب أن يوفر القانون الجديد حماية قانونية صارمة للمستثمرين، لا سيما الأجانب، مع إنشاء آليات فعالة ومحايدة للتحكيم الدولي لحل النزاعات، بما يعزز الثقة والاستقرار في بيئة الاستثمار، كما يتطلب الإصلاح تبسيط بيئة الأعمال بشكل جذري، من خلال إنشاء نافذة واحدة رقمية لتسهيل الإجراءات الإدارية، وتقديم حوافز ضريبية وجمركية للقطاعات غير النفطية، وتمديد تسهيلات الإقامة والتأشيرات للكوادر الفنية الأجنبية لضمان توفر الخبرات اللازمة لدعم المشاريع التنموية، من منظور تحليلي، فإن هذا التحديث يشكل ركيزة أساسية لتحويل البيئة الاستثمارية في ليبيا إلى محفز للنمو المستدام وتنويع الاقتصاد بعيداً عن الاعتماد على النفط (شريحة، 2022م)

2 – تفعيل قوانين الشراكة بين القطاعين العام والخاص والإصلاحات المالية

يشكل تفعيل مشروع قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص خطوة استراتيجية لتمويل البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك الطاقة، النقل، وتحلية المياه، هذا الإطار التشريعي يتيح تقليص اعتماد الدولة على التمويل الريعي المباشر، ويمنح القطاع الخاص القدرة على تحمل المخاطر وتقديم كفاءة تشغيلية أعلى، مما يعزز دور الشراكات في دعم التنمية المستدامة وتنويع مصادر الاستثمار، من الناحية المالية، يتطلب تعزيز الثقة الدولية اعتماد إطار متكامل لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ، بما يضمن شفافية المعاملات المالية ويحد من المخاطر الاقتصادية، كما يستلزم الإصلاح الاستراتيجي لسوق العمل الاستثمار في رأس المال البشري، من خلال تطوير المناهج التعليمية وبرامج التدريب المهني لتلبية احتياجات القطاعات الناشئة مثل الطاقة المتجددة والسياحة، بما يضمن توفير كوادر مؤهلة تسهم في تنفيذ المشاريع التنموية بكفاءة وفعالية.

ثالثاً: السياسات التنفيذية لدعم التنويع المستدام والقطاعات الواعدة

تعد السياسات التنفيذية للتنويع المستدام مدخلًا حاسما لإعادة هيكلة الاقتصاد الليبي، لاسيما في ظل التحولات العالمية نحو اقتصاد معرفي منخفض الانبعاثات، ويستند هذا المسار إلى تطوير أطر تشريعية ومؤسسية قادرة على تفعيل القطاعات الواعدة، عبر آليات تضمن الكفاءة التشغيلية والحوكمة الرشيدة، كما يتطلب النجاح في هذا الاتجاه معالجة الاختلالات البنيوية التي أعاقت توظيف الموارد الوطنية، من خلال ربط الإصلاحات الاقتصادية بإجراءات تنظيمية متقدمة تراعي متطلبات الاستدامة، ويمثل هذا التكامل عاملًا جوهريا في تحويل القطاعات غير النفطية إلى ركائز نمو حقيقية تدعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي

1 – تحرير قطاع الطاقة المتجددة

نظراً للإمكانيات الهائلة للطاقة الشمسية في ليبيا ، يجب سن إطار قانوني وتنظيمي واضح لتمكين الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع، بما في ذلك ضمانات لشراء الطاقة المتولدة وتسهيلات ضريبية، هذه الخطوة ضرورية لتوليد الكهرباء على نطاق واسع، وتحلية المياه بشكل مستدام، وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري(منصة الطاقة ، 2025م). ويرى الباحث أن غياب هذا الإطار التشريعي الواضح يُعد أحد أهم العوائق البنيوية أمام تحويل الطاقة المتجددة إلى قطاع إنتاجي قادر على جذب رؤوس الأموال الدولية، كذلك فإن تبني منظومة تنظيمية مستقرة وشفافة سيُسهِم في خلق سوق طاقة تنافسية تدعم التحول الاقتصادي وتُعزّز أمن الطاقة في ليبيا.

2- تطوير السياحة المستدامة

يتطلب تفعيل قطاع السياحة، الذي يمتلك مواقع تراث عالمي فريدة ، إطاراً تشريعياً ومؤسسياً متكاملاً، يجب إنشاء هيئة وطنية للسياحة ذات صلاحيات واسعة للتخطيط والتنفيذ، ويجب أن تشمل خطة التطوير ثلاث مراحل متكاملة المرحلة الأولى مرحلة تحضيرية تركز على تحقيق الاستقرار الأمني وإصلاح التشريعات قصيرة المدى؛ والمرحلة الثانية مرحلة تطوير تركز على ترميم المواقع وتطوير البنية التحتية الأساسية؛ والمرحلة الثالثة مرحلة الانطلاق والتسويق الدولي (المركز الليبي للدراسات الاستراتيجية فرع بنغازي،2025م) ومن خلال النظر إلى مسار التطوير السياحي ، يتضح أن نجاح السياحة المستدامة يرتبط بقدرة الدولة على بناء منظومة حكامة سياحية تُحوِّل المواقع التراثية من أصول خام إلى موارد اقتصادية منتجة عبر تسلسل إصلاحي متدرّج، كما تكشف مراجعة التجارب المقارنة أن دمج الأمن، والتشريع، والبنية التحتية ضمن إطار مؤسسي موحد هو ما يمنح قطاع السياحة قابلية الاستدامة والتحول إلى رافد اقتصادي فعلي.

3- ضرورة التخطيط المتكامل بين الأمن والتشريع

تبيّن الأدبيات المقارنة في حوكمة الدول الهشة أن تحقيق التنمية المستدامة يستلزم مقاربة تكاملية لا تقف عند حدود الإصلاح الاقتصادي، بل تمتد لتشمل إعادة بناء منظومة الأمن والشرعية المؤسسية بشكل متوازٍ، فالقطيعة بين المسار الاقتصادي والمسار الأمني تُفرغ السياسات الإصلاحية من مضمونها، إذ تُظهر التجارب أن أي إصلاح اقتصادي يُنفّذ في بيئة تتسم بانتشار السلاح، وضعف اندماج المجموعات المسلحة في المؤسسات الرسمية، والانقسامات الاجتماعية العميقة، يكون مآله التعثر أو الفشل (أحمد، 2025م)، وتؤكد التحليلات التطبيقية أن إطلاق عطاءات نفطية جديدة أو إبرام عقود استثمارية كبرى يعتمد بالضرورة على الحد الأدنى من التوافق السياسي وضمانات الاستقرار المؤسسي، تفاديا للتعطيل أو المنازعات، ومن هذا المنظور، يصبح إدماج خارطة الطريق التشريعية ضمن استراتيجية شاملة للمصالحة الوطنية وإعادة بناء القوات النظامية شرطًا بنيويا لترابط الأمن والاقتصاد، حيث لا يتحقق الاستقرار الأمني إلا بدعم إصلاح اقتصادي فعّال، ولا تنجح التنمية الاقتصادية دون منظومة أمنية موحدة وقادرة (المدني، 2020م)، تظهر القطاعات غير النفطية في ليبيا إمكانات واعدة يمكن أن تشكّل قاعدة للتنويع المستدام؛ إذ يُعد قطاع الطاقة

المتجددة من أبرزها لما تمتلكه البلاد من أعلى معدلات الإشعاع الشمسي، غير أن غياب الإطار التنظيمي والتعريفات الجاذبة يحدّ من توظيف هذا المورد، ما يستلزم تشريعاً متخصصاً يضمن عقود شراء الطاقة ويوحّد إجراءات الترخيص، وفي السياحة، ورغم امتلاك ليبيا مواقع تراث عالمي وساحلاً ممتداً، إلا أن الهشاشة الأمنية وضعف البنية التحتية يعوقان نمو القطاع، مما يجعل إنشاء هيئة وطنية بصلاحيات تنظيمية واستثمارية خطوة محورية، أما الصناعات التحويلية والزراعة، فرغم توفر المواد الخام والموقع الجغرافي الملائم، فإن تحديات المرض الهولندي وضعف التمويل تعرقل تطورها، ما يبرز الحاجة إلى تفعيل قوانين الشراكة مع القطاع الخاص وتوسيع أدوات الإقراض التنموي.

خاتمة :

تؤكد هذه الدراسة أن تحقيق التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة في ليبيا ليس مجرد خيار اقتصادي، بل هو عملية معقدة ومترابطة تبدأ من معالجة الجذر الهيكلي للأزمة، فالاستقرار السياسي والأمني، المتمثل في توحيد المؤسسات وترسيخ سيادة القانون، يشكل الحجر الأساس لبناء بيئة مواتية، كما يبرز الإصلاح التشريعي الموجه، عبر تحديث قوانين الاستثمار وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بوصفه المحرك الرئيسي لتحويل الريع النفطي إلى رأس مال منتج، إن النجاح في تعزيز قطاعات واعدة كالطاقة المتجددة والسياحة المستدامة مرهون بتبني مقاربة متكاملة تربط بين المسارين الأمني والاقتصادي ضمن إطار حوكمة رشيدة، وبالتالي فإن خارطة الطريق المقترحة تقدم نموذجاً تحويلياً يمكن ليبيا من تجاوز حالة الهشاشة الريعية وبناء اقتصاد متنوع وقادر على الصمود، مما يضمن تحقيق تنمية شاملة ومستدامة للأجيال القادمة.

نتائج الدراسة :

أظهر الدراسة من خلال التحليل النقدي وجود ارتباط سببي قوي يربط الاستقرار المؤسسي والأمني، إضافة إلى جودة الحوكمة، بوصفها متغيرات مستقلة، بقدرة الاقتصاد الليبي على تحقيق التنويع المستدام بوصفه متغيراً تابعا، وقد أسفرت الدراسة من خلال هذا التحليل عن مجموعة من النتائج الجوهرية، من أبرزها ما يلي:

1- الاستقرار كشرط مُسبق حيث يمثل الاستقرار السياسي والأمني، المعزز بسيادة القانون واحترام القواعد الدستورية، الشرط الأساسي الذي يجب تحقيقه قبل انطلاق أي مسار تنموي جاد، إن غياب هذا الاستقرار في ليبيا المتمثل في الانقسام الفعلي والهشاشة الأمنية هو العائق الأكبر أمام جذب الاستثمار وتفعيل التنويع .

2- هيمنة صراع الريع حيث أن التحدي الليبي ليس اقتصادياً بحتاً، بل هو انقسام مؤسسي عميق يكرس هيمنة الريع ويفاقم الفساد (180/171 في مؤشر الفساد) هذا الصراع على توزيع الريع يعطل تفعيل أي إطار تشريعي إصلاحي ويهدد الأمن المالي أي غسيل الأموال .

3- القصور التشريعي حيث أن الإطار التشريعي الحالي، وتحديداً قانون الاستثمار رقم (9) لسنة 2010م قاصر عن توفير بيئة جاذبة وتنافسية، هناك حاجة ماسة لسن تشريعات متخصصة، لا سيما في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لتمكين القطاع الخاص .

4 – الإمكانات المتاحة للدولة الليبية والتي تمتلك إمكانات هائلة في قطاعات غير نفطية، مثل الطاقة المتجددة (أحد أعلى معدلات الإشعاع الشمسي عالمياً) والسياحة المستدامة ، لكن تفعيلها مرهون بوضع أطر تنظيمية واضحة ومستقرة .

توصيات الدراسة:

بناءً على النتائج المستخلصة، يقدم البحث التوصيات السياساتية والتشريعية التالية كخارطة طريق متكاملة للتحول الهيكلي:

1– الأولوية المطلقة لتوحيد المؤسسات: يجب العمل على توحيد الإدارة المالية والرقابية (المصرف المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط) تحت مظلة حكم قانوني موحد وشرعي لضمان الشفافية، والبدء في تطبيق سياسات التعقيم المالي لإيرادات النفط عبر المؤسسة الليبية للاستثمار .(LIA)

2- الإصلاح التشريعي الجذري: إصدار قانون استثمار جديد يحل محل القانون 2010/9م، يضمن حماية قانونية صارمة للمستثمر، ويشمل أطراً واضحة لتنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) لتمويل البنية التحتية .

3- تعزيز النزاهة والحوكمة: تقوية أطر مكافحة الفساد ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT) في القطاع المالي ، وتفعيل دمج معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) في استراتيجية المؤسسة الليبية للاستثمار لضمان الاستدامة .

4- الاستثمار الموجه والإطارات القطاعية: سن تشريعات متخصصة لقطاع الطاقة المتجددة تضمن عقود شراء الطاقة للمستثمرين الأجانب، وإنشاء هيئة وطنية للسياحة ذات صلاحيات واسعة، مدعومة بخطة أمنية متكاملة لترميم المواقع وتطوير البنية التحتية السياحية .

5- ربط الأمن بالتنمية: يجب أن تكون الإصلاحات الاقتصادية جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية أمنية أوسع تعالج تحديات نزع السلاح ودمج الميليشيات، لضمان أن البيئة الأمنية تدعم العقود الاقتصادية وتضمن استمرار المشاريع الاستثمارية.

المراجع:

1 - هاشمي مختاري (2020م)، " **أثر الجودة المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة** "، الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 6، العدد 3.

2- الخريشا، ناصر نايف (2017م)، **التنمية السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الأردن 1999م-2017م**" رسالة ماجستير غير منشورة" جامعة الشرق الأوسط، عمّان.

3- بن شاعة، الحاج. (2022م)، **"تنويع الاقتصادات الريعية – حالة الجزائر"** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

4- الحرير، محمد علي. (2020م)، "**تشخيص المرض الهولندي كأحد معوقات تنويع مصادر الدخل من خلال الأهمية النسبية للصادرات النفطية في ليبيا**" مجلة دراسات الإنسان والمجتمع العدد13.

5- كايا، عبد الله، (2019م)،" **إمكانات التنويع الاقتصادي في الدول الريعية نحو التنمية المستدامة: نموذج نظري**"، مجلة الاستدامة، المجلد 11العدد3.

6- مجموعة البنك الدولي (2024م) ،"**رحلة من إعادة الإعمار بعد الصراع إلى السلام والتنمية المستدامة: ثلاثة عقود من الشراكة الموثوقة مع البوسنة والهرسك**" المؤسسة الدولية للتنمية.

7- صندوق النقد الدولي. قسم الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. (2025م)، **ليبيا: مشاورات المادة الرابعة لعام 2025م تقرير صندوق النقد الدولي**. متاح على الرابط التالي: https://doi.org/10.9798229015516 .

8- مكتب الشؤون الاقتصادية والطاقة والأعمال (2023م)،" **تقرير مناخ الاستثمار لعام 2023م**: ليبيا متاح على الرابط التالي https://www.example-link.com

9- الأمم المتحدة المعهد الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة UNICRI (2021م)،" **التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الأصول في دولة ليبيا تقرير** .

10- المدني، محي الدين أحمد. (2020م). **"تأثير القبيلة الليبية على تحقيق التنمية المستدامة: دراسة تحليلية"**. المجلة العربية للدراسات الجغرافية، المجلد 3، العدد 4 .

11- بوابة ليبيا للإجراءات الإدارية. (2025م) **إقامة مشروع استثماري** 2025م متاح على الرابط التالي https://www.libyaadministrativeportal.ly

12الصالون الاقتصادي الليبي. (2020م). **الصالون الاقتصادي الليبي يصدر توصيات عن المشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص (PPP): التحديات والفرص المتاحة في البيئة الليبية**.

13- منصة الطاقة (2025م) **محطات الطاقة الشمسية في ليبيا تقترب**. متاح على الرابط التالي : https://attaqa.net/2025/03/26/ .

14 - مركز الدراسات الليبية (2025م) **السياحة في ليبيا: نحو إستراتيجية مستدامة لاستثمار التراث والسواحل** متاح على الرابط التالي: https://lcss.gov.ly/articles/blog/post-1208/

15- صندوق النقد الدولي. (2024م)"**التقرير القطري رقم 206/24: ليبيا: مشاورات المادة الرابعة لعام 2024م**. صندوق النقد الدولي.

16- المؤسسة الليبية للاستثمار. (2024م)" **تقرير الاستدامة 2024م، المؤسسة الليبية للاستثمار**.

17 - شريحة البودري ، والثُلثي هدى (2022م)، **أحكام القانون رقم 9 لسنة 2010م بشأن تشجيع الاستثمار**: قراءة تحليلية في حق الأجانب في الاستثمار في ليبي، متاح على الرابط التالي https://itkan.ly/ar

18-منصة الطاقة المتخصصة. (2025م)، **الطاقة الشمسية في ليبيا، منصة الطاقة**، متاح على الرابط التالي: https://lcss.gov.ly/articles/blog/post-1213/

19- المركز الليبي للدراسات الاستراتيجية (فرع بنغازي). (2025م). **السياحة في ليبيا: نحو إستراتيجية مستدامة لاستثمار التراث والسواحل**، المركز الليبي للدراسات الاستراتيجية. متاح على الرابط التالي: https://lcss.gov.ly/articles/blog/post-1208/

20- أحمد، إبراهيم برمة،(2025م)، التحديات الداخلية والخارجية وأثرها على الأمن القومي في ليبيا، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد 5(العدد 4).

21- المدني، محي الدين أحمد (2020م)، **تأثير القبيلة الليبية عل ى تحقيق التنمية المستدامة: دراسة تحليلية**، المجلة العربية للدراسات الجغرافية، المجلد 2(العدد 6)متاح https://doi.org/10.12816/jasg.2020.73433

22- IMF Country Report No. 25/148). Washington, D.C.: International Monetary Fund.

https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2025/05/30/Libya-2025-Article-IV-Consultation-Press-Release-and-Staff-Report-25-148